



جمهورية العراق

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

معهد العلمين للدراسات العليا

النظام السياسي العراقي بين الشرعية الانتخابية والشرعية الإنجازية بعد عام 2005

رسالة تقدم بها الطالب

حسين حسب عبد الحسين

إلى مجلس معهد العلمين للدراسات العليا/النجف الأشرف

وهي جزء من متطلبات نيل درجة الماجستير في العلوم السياسية/فرع الفكر
والنظم السياسية

بإشراف

الأستاذ الدكتور

زيد عدنان محسن العكيلي

1440هـ

2019م

النظام السياسي العراقي بين الشرعية الانتخابية والشرعية الإنجازية بعد عام 2005

رسالة تقدم بها الطالب

حسين حسب عبد الحسين

إلى

مجلس معهد العلمين للدراسات العليا / النجف الأشرف

وهي جزء من متطلبات نيل درجة الماجستير في العلوم السياسية/ فرع الفكر والنظم
السياسية

بإشراف

الاستاذ الدكتور

زيد عدنان محسن العكيلي

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

لِكُلِّ جَعَلْنَا مِنْكُمْ شِرْعَةً وَمِنْهَاجًا ۚ وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ لَجَعَلَكُمْ أُمَّةً
وَاحِدَةً وَلَكِنْ لَيَبْلُوَكُمْ فِي مَا آتَاكُمْ ۖ فَاسْتَبِقُوا الْخَيْرَاتِ ۚ إِلَى
اللَّهِ مَرْجِعُكُمْ جَمِيعًا فَيُنَبِّئُكُمْ بِمَا كُنْتُمْ فِيهِ تَخْتَلِفُونَ ﴿٤٨﴾

سورة المائدة الآية 48

شكر وتقدير

كل عمل لا ينجز إلا بالمعونة وكل جهد معرفي هو بالأحرى تشارك في الآراء وتعاقد في الأفكار، ولولا أولئك الذين رافقوني في بحثي وساعدوني في هذا المشوار الفكري لما كان لهذا العمل أن يكون كما هو عليه الآن، فلا يمكن للباحث أن يكمل مهمته البحثية لوحده لولا كرم المعونة ورحابة الفكر ويد العون التي تلقاها من العديد من أصحاب الفكر وأرباب التأليف وجهابذة الصنعة.

من هنا أتقدم بكل كلمات التقدير والاعتراف برصانة المعلومة وسعة الصدر وإبداء الملاحظات القيمة بشكري الجزيل للمشرف الأستاذ الدكتور زيد عدنان العكيلي .ولا يسعني إلا أن أتقدم بكلمات الامتنان إلى عمادة المعهد الموقرة التي فتحت لنا هذا الباب المعرفي . ولا يمكنني أن أنسى أساتذتي الكرام الذين عبدوا طريق العلم أمامي ورفدوني بكل ما هو من شأنه أن جعلني أقوى على صعوبة البحث . وتقف الكلمات حيارى أمام العطاء الإلهي والعطف السماوي الذي تجسد بوالدي الحبيب ووالدتي العظيمة اللذين كانا خير عون لي ببركة دعاءهم ووجودهم المشرق . والشكر موصول إلى شريكة حياتي ورفيقة مشواري ، زوجتي ألفتني وفرت لي كل أجواء القراءة وساندتني عندما تعصف بي ظروف الدهر، فلا يسعني إلا أن أقول لها بوركنت أيتها الكبيرة.

كما أتقدم بجزيل آيات الامتنان للجنة المناقشة الموقرة لتجشمها عناء قراءة البحث وصبرها على زلاته.

الاهداء

لم أجد ما يعوض مكانتك عندي ولا يعبر عن عظيم
ودادي إليك إلا أن أهديك ثمرة بحثي هذا...

لطالما كان يرتسم محياك على الورق في خضم البحث
وأسمع همس كلماتك وأنا أقرأ بصمت...

إلى كلي وبعضي ، إلى قربي وبعدي ، إلى الذي أسمه
بلا حروف ومسماه بلا نقط أهدي هذه الرسالة...

إقرار اللجنة

نشهد نحن أعضاء لجنة المناقشة بأننا اطلعنا على الرسالة الموسومة بـ
(النظام السياسي العراقي بين الشرعية الانتخابية والشرعية الانجازية بعد عام
2005) للطالب (حسين حسب عبد الحسين) وقد ناقشنا الطالب بمحتوياتها وكل
ماله علاقة بها, ونرى بأنها جديرة بالقبول لنيل درجة الماجستير في العلوم السياسية/
فرع الفكر والنظم السياسية وبتقدير جيد جداً ... ولأجله وقعنا.

التوقيع:

الاسم: أ.د. محمد ياس خضير

رئيساً

التاريخ: / / 2019

التوقيع:

الاسم: أ.م.د. احمد غالب محي

عضواً

التاريخ: / / 2019

التوقيع:

الاسم: أ.م.د. جبار علي عبد الله

عضواً

التاريخ: / / 2019

التوقيع:

الاسم: أ.د. زيد عدنان محسن

عضواً مشرفاً

التاريخ: / / 2019

صادق مجلس المعهد على ما جاء في قرار لجنة المناقشة

التوقيع:

أ.د. زيد عدنان محسن

عميد معهد العلمين للدراسات العليا

التاريخ: / / 2019

إقرار المشرف

أشهد ان إعداد هذه الرسالة قد جرى تحت إشرافي في معهد العلمين للدراسات العليا/النجف الاشرف , وهي جزء من متطلبات نيل درجة الماجستير في العلوم السياسية – فرع الفكر والنظم السياسية.

التوقيع

أ. د. زيد عدنان محسن

التاريخ: / / 2019

وبناءً على التوصيات المقدمة, أرشح هذه الرسالة للمناقشة.

التوقيع:

أ.د. محمد ياس خضير

رئيس فرع الفكر والنظم السياسية

التاريخ: / / 2019

ملخص الرسالة

لعل أبرز ما يميز الأنظمة الديمقراطية الحديثة هي إنها أنظمة تستمد شرعيتها من قبل الشعب عن طريق الانتخابات ، ومن ثم فإن الانتخابات هي عامل حسم في تحديد درجة شرعية النظام من عدمه .

غير إن الانتخابات ليس العامل الوحيد في منح النظام شرعيته ، بل الأداء الإنجازي يؤدي دور في ذلك ، أي انه عامل مكمل لاكتساب النظام شرعيته بشكل كامل . بعبارة أخرى ، إن الشرعية الإنجازية هي مكمل للشرعية الانتخابية ، وبدون الاولى تكون الثانية مفرغة من محتواها .

وفي عراق مابعد عام 2005 ، أكتسب النظام السياسي شرعيته بفعل العمليات الانتخابية التي مرّ بها سواء على مستوى البرلمان، أو مجالس المحافظات، فضلاً عن الاستفتاء الدستوري .

بيد إن درجة الشرعية تلك لاتزال منقوصة بسبب تراجع الأداء الإنجازي للنظام ، لاسيما على مستوى الخدمات والامن . صحيح إن بعض الإنجازات قد تحققت ، إلا ان الطابع العام السائد هو الاخفاق في الأداء الإنجازي ، ماتسبب في تراجع شرعية النظام الإنجازية .

وقد أنتظمت الدراسة على (ثلاثة) فصول ، تناول الأول الشرعية الانتخابية والشرعية الإنجازية (تحديد العلاقة والاثّر المتبادل) وقد أنتظم في ثلاثة مباحث جاء الاول تحت عنوان الشرعية الانتخابية ، والمبحث الثاني الشرعية الإنجازية والأخير تحت مسمى العلاقة بين الشرعية الانتخابية والشرعية الإنجازية .

أما الفصل الثاني جاء تحت عنوان الشرعية الانتخابية في العراق بعد عام 2005 ، وأيضاً ضمّ ثلاثة مباحث رئيسة جاء الاول بعنوان مضمون النظام السياسي في العراق وخصائصه بعد عام 2005 ، أما المبحث الثاني تحت مسمى العمليات الانتخابية في العراق منذ عام 2005 ، في حين جاء المبحث الثالث تحت عنوان طبيعة العمليات الانتخابية في العراق ومدى نزاهتها منذ العام 2005 .

بينما حمل الفصل الثالث والاخير عنوان الشرعية الإنجازية في العراق بعد عام 2005 بين النجاح والاففاق ، وأيضاً إندرج تحت ثلاثة مباحث رئيسة ، الأول تحت عنوان نجاح الشرعية الإنجازية ، والثاني حمل عنوان إخفاق الشرعية الإنجازية ، وأما المبحث الثالث والأخير جاء تحت عنوان مؤشرات تراجع الشرعية الإنجازية .

ثبت المحتويات

المخلص		
المقدمة		3-1
الفصل الأول	الشرعية الانتخابية والشرعية الإنجازية (تحديد العلاقة والاثـر المتبادل)	56-4
المبحث الأول	الشرعية الانتخابية	28-5
المطلب الأول	مفهوم الشرعية الانتخابية	12-6
المطلب الثاني	أسس الشرعية الانتخابية	18-12
المطلب الثالث	أركان الشرعية الانتخابية	28-19
المبحث الثاني	الشرعية الإنجازية	47-29
المطلب الأول	مفهوم الشرعية الإنجازية	32-30
المطلب الثاني	أسس الشرعية الإنجازية	39-32
المطلب الثالث	مقومات الشرعية الإنجازية	47-40
المبحث الثالث	العلاقة بين الشرعية الانتخابية والشرعية الإنجازية	56-48
المطلب الأول	دعم النظام السياسي وإسناده	51-49
المطلب الثاني	قيام التظاهرات والحركات الإحتجاجية	53-51
المطلب الثالث	العزوف الانتخابي	56-53
الفصل الثاني	الشرعية الانتخابية في العراق بعد العام 2003	113-57
المبحث الأول	مضمون النظام السياسي في العراق وخصائصه بعد عام 2003	84-58
المطلب الأول	الواقع السياسي في العراق بعد العام 2003	71-58
المطلب الثاني	الإطار الدستوري للنظام السياسي العراقي في دستور عام 2005	81-72
المطلب الثالث	الديمقراطية التوافقية نمطاً لإدارة الحكم	84-82
المبحث الثاني	العمليات الانتخابية في العراق منذ العام 2005	94-85
المطلب الأول	انتخابات عام 2005	89-86
المطلب الثاني	انتخابات عام 2010	92-89
المطلب الثالث	انتخابات عام 2014	94-92

113-95	طبيعة العمليات الانتخابية في العراق ومدى نزاهتها منذ العام 2005	المبحث الثالث
103-96	طبيعة النظام الانتخابي السائد	المطلب الاول
110-103	مستوى التمثيل السياسي والمشاركة السياسية	المطلب الثاني
113-110	درجة نزاهة العملية الانتخابية	المطلب الثالث
166 - 114	الشرعية الإنجازية في العراق بعد عام 2003 بين النجاح والإخفاق	الفصل الثالث
132 - 115	نجاح الشرعية الإنجازية	المبحث الاول
119 - 116	على المستوى الأمني	المطلب الاول
128-120	على المستوى الاقتصادي	المطلب الثاني
132 - 128	على المستوى الاجتماعي /السياسي	المطلب الثالث
150 - 132	إخفاق الشرعية الإنجازية	المبحث الثاني
141 - 133	على الصعيد السياسي	المطلب الاول
143 - 142	على الصعيد الخدماتي	المطلب الثاني
150-144	على الصعيد الاجتماعي	المطلب الثالث
166-151	مؤشرات تراجع الشرعية الانجازية	المبحث الثالث
154-152	تنامي الدعوات المطالبة بالاصلاح	المطلب الاول
158-155	تزايد حركات الاحتجاج الجماهيري	المطلب الثاني
166-159	العزوف الانتخابي	المطلب الثالث
169-167		الخاتمة
186 - 170		المصادر
		Abstract

المقدمة

تتميز الأنظمة الديمقراطية بأنها ساحة تتنافس فيها الأحزاب والتكتلات والمرشحون المستقلون على نيل ثقة الجمهور لينالوا شرعية تمثيل المواطنين، وهذا التمثيل لا يقوم على فراغ، بل يقوم على برامج انتخابية وأفكار خلاقة وحلول واقعية لمشكلات المجتمع الحياتية؛ إذ لا يكفي التمرس لممثلي جمهور الشعب في البرلمانات أو الحكومات البرلمانية خلف الشرعية الانتخابية، بل لابد لهم من التقدم خطوة أخرى أكثر عملية تتمثل بشرعية الانجاز، وهذه الشرعية هي الأهم في حياة الأحزاب والحكومات والدول، فهي ترجمة واقعية لتلك الوعود والبرامج التي أطلقوها.

وفيما يخص الحالة العراقية بعد العام 2003، فإنَّ المشكلة تكمن في تحقيق شرعية العملية الانتخابية للنظام السياسي بشكل عام، ويقابلها تراجع في الشرعية الإنجازية بسبب ضعف الأداء البرلماني والحكومي وتراجعها، فضلاً عن فشل المشاريع الاقتصادية مصحوباً بتدهور البنى التحتية والخدمية بشكل خطير، مقابل تبلور ملامح وعي سياسي وطني من جانب الجماهير رافض لذلك الواقع ومعبراً عن ذلك الرفض بأسلوب التظاهرات والاحتجاجات الجماهيرية والذي قد يرتقي الى درجة العزوف الانتخابي في الدورات الانتخابية اللاحقة.

أهمية البحث: تتجلى أهمية البحث في تناول إحدى أهم الإشكاليات التي تعترض النظام السياسي العراقي منذ العام 2005 وهي تراجع الشرعية الإنجازية للنظام التي أفرغت الشرعية الانتخابية من محتواها، ما ولد سخطاً شعبياً واحتجاجات جماهيرية تنذر بتهديد الاستقرار السياسي للبلاد، وتهدد العملية السياسية برمتها.

إشكالية البحث: تتركز إشكالية البحث حول فكرة رئيسة جوهرها :ان النظام السياسي العراقي بعد العام 2005 وان كان قد تمكن من تحقيق شرعيته على الصعيد الانتخابي بفعل الانتخابات الدورية المعبرة عن الإرادة الشعبية ، إلا انه لا زال يعاني من عدم تحقق الشرعية على الصعيد الانجازي.

وإنطلاقاً من تلك الإشكالية نطرح التساؤلات التالية:

1. في ظل الانتخابات التي جرت في العراق خلال الأعوام السابقة ، فهل تمكن العراق من تحقيق شرعيته الانتخابية؟.

2. ما هي طبيعة الشرعية الإنجازية في العراق ، وهل كان لتراجع الأداء الوظيفي للنظام دور في تراجعها؟.

3. كيف أثر تراجع الشرعية الإنجازية على الشرعية الانتخابية؟. وهل هناك من سبل لمعالجتها؟.

فرضية البحث: ينطلق البحث من فرضية مفادها: تلازم الشرعية الانتخابية والشرعية الإنجازية، فالشرعية الانتخابية تتأثر سلباً مع تراجع المستوى في الإنجاز على صعيد الاداء الوظيفي للنظام في العراق ، وهو ما يحاول البحث إثباته.

هدف البحث: يهدف البحث الى التركيز على وظائف النظام السياسي العراقي بعد العام 2005 والتراجع الذي اصابها، لأنها كانت سبباً رئيساً في تدني شرعية النظام الإنجازية، ما قلل من قيمة أشرعية الإنتخابية للنظام وأفرغها من مضمونها الحقيقي.

منهجية البحث: تم الاستعانة بالدرجة الأساس بمنهج التحليل النظمي الذي يقوم على تحليل مدخلات النظام السياسي ومخرجاته، وقد تم الاستعانة أيضاً بالمنهج البنائي-الوظيفي لـ(غابريل الموند) الذي يحلل بنى النظام السياسي ووظائفه لما له من صلة وثيقة بموضوع الدراسة.

هيكلية البحث: تم تقسيم البحث على ثلاثة فصول رئيسية، فضلاً عن المقدمة والخاتمة، وقد تناول الفصل الاول منها مدخلاً مفاهيمياً للشرعية الانتخابية والشرعية الإنجازية، وتحديد العلاقة والاثـر المتبادل بينهما، وقد توزع هذا الفصل على ثلاث مباحث تضمن المبحث الأول (الشرعية الانتخابية)، أمّا المبحث الثاني فكان (الشرعية الانجازية)، على حين كان المبحث الثالث (العلاقة بين الشرعية الانتخابية والشرعية الإنجازية سلباً وإيجاباً)، أمّا الفصل الثاني (الشرعية الانتخابية في العراق بعد العام 2005)، وكان على ثلاثة مباحث أيضاً، فقد تناول الاول منها (مضمون النظام السياسي في العراق وخصائصه بعد العام 2005)، وكان المبحث الثاني مختصاً بـ (العمليات الانتخابية في العراق منذ العام 2005)، على حين كان المبحث الثالث (طبيعة العمليات الانتخابية في العراق ومدى نزاهتها منذ العام 2005)، أمّا الفصل الثالث فقد جاء بعنوان (الشرعية الإنجازية في العراق بعد العام 2005 بين النجاح والافاق)، وتوزع في ثلاثة مباحث، حمل المبحث الأول عنوان (نجاح الشرعية الإنجازية)، والمبحث الثاني (افاق الشرعية الإنجازية)، أمّا المبحث الثالث فقد تضمن (مؤشرات تراجع الشرعية الانجازية).